

في افتتاح الحلقة النقاشية حول استراتيجية التنمية الصناعية

المتوكل يؤكد اهتمام الحكومة بتعزيز الأنشطة الصناعية في اليمن وتفعيل دورها لقيادة عجلة النمو الاقتصادي

■ **كتب/ أحمد الطيار**

أكد الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل وزير الصناعة والتجارة أن قطاع الصناعة في بلادنا يحتل أولويات اهتمام الحكومة خلال الفترة الحالية والقادمة باعتبار القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات غير النفطية المعول قِيامها بتحريك عجلة النمو الاقتصادي في البلاد وتوفير فرص العمل.

وأشار الوزير المتوكل إلى أن الحكومة ومن أجل هذه المهمة تعمل حالياً على إعداد وتهيئة البيئة المناسبة لقيام القطاع الصناعي اليمني بدور فاعل في التنمية وتحريك النشاط الاقتصادي.

مضيفاً في افتتاح الحلقة النقاشية حول إستراتيجية التنمية الصناعية والتي تنظمها وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع الحكومة الماليزية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على مدى يومين وبدأت أمس بصنعا، أن الرؤية الإستراتيجية لليمن ٢٠٢٥ تضع القطاع الصناعي على رأس القطاعات المحركة لعجلة النمو الاقتصادي ولذا فإن هذه الإستراتيجية الجديدة تركز على وضع برنامج عملي يتضمن توصية بالانضمام للبرامج الواعدة التي يمكن أن تحفز وتدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام، سواء من خلال الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة، لدعم التنوع الاقتصادي في اليمن وقادة التحول من صناعة معتمدة على النفط كمحرك للنمو الاقتصادي إلى الصناعات الواعدة.

مشيداً بالدعم والتسويق المقدم من الحكومة الماليزية لإنجاز وإعداد هذه الإستراتيجية المتميزة على ضوء نتائج الدراسة الميدانية التي نفذها فريق خبراء من شركة سيريم بيرهاف الماليزية.. منها بدور فريق الخبراء الماليزي في إعداد الإستراتيجية والدراسة الميدانية، والدعم المقدم من مشروع دعم التنوع الاقتصادي التابع للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

وأوضح وزير الصناعة والتجارة أن مسودة الإستراتيجية صيغت استناداً إلى تحليل تفصيلي للوضع الراهن للصناعة اليمنية وعرض للتحديات والعوامل المؤثرة الناجمة التي يمكن الاستفادة منها وتناولت مقارنة بشكل مختلف للتعرف على الخصائص الاقتصادية والصناعية الواعدة التي يمكن الاعتماد عليها في دفع عجلة التنمية الشاملة في اليمن.

وقال: إن تنمية الصناعات الواعدة هو



ملوس.

وأشارت الممثل المقيم للأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي السيدة براتيبا ميهتا في كلمتها إلى استمرار الأمم المتحدة

والبرنامج الإنمائي بدعم التنمية في اليمن، لافتة إلى أن هناك أربع قطاعات يتم دعمها ضمن برنامج التنوع الاقتصادي وتشمل هذه القطاعات كل من الأسماك والصناعة والزراعة والسياحة.

وأشارت السيدة براتيبا إلى اهتمام الأمم المتحدة بدعم برامج تنمية تؤدي لزيادة فرص الحصول على العمل وتنشيط القطاع الاقتصادي في اليمن ومكافحة الفقر، وقالت: إننا حريصون على كل ما

من شأنه دعم الحكومة اليمنية في وضع استراتيجيات وخطط لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص ودعم مشاريع التنمية إلى الأمام حتى تتمكن اليمن من تعزيز نموها الاقتصادي وخلق موارد جديدة تمكن الدولة من الوفاء بمتطلبات التنمية الألفية.

كما أوضحت وكيل وزارة الصناعة والتجارة المساعد لقطاع الصناعة عبدالاله شيبان في تصريح لـ "الثورة" إن الأيام القليلة القادمة ستشهد استكمال مناقشة مسودة الإستراتيجية التي أعدتها الشركة الماليزية مع القطاع الخاص والجهات المعنية في بلادنا وإثرائها بالملاحظات والتي قامت الحكومة الماليزية بتحويلها للدراسة والتي قامت شركة سيريم بيرهاف الماليزية بانجازها وتنفيذها وإعدادها ميدانياً ولده أكثر من عام وبالتالي أن العلاقات الماليزية اليمنية في تقدم وتطور

وقال: إن هذه الإستراتيجية تعد تحديثاً

لإستراتيجية التنمية الصناعية في اليمن التي وضعت عام ٢٠٠٠م وهذا التحديث يعبر عن التطور الذي تطمح له بلادنا من خلال الأخذ بأحدث الأساليب والممارسات العلمية القائمة حالياً في الدول المتقدمة وذات الخبرة صناعياً كما يلزمها فهي جديدة وشاملة حيث أنها تمكنت من تخصيص الواقع الاقتصادي لبلادنا والفرص المتاحة والمعوقات والتحديات التي تواجه هذا القطاع.

بعد ذلك قدم فريق الخبراء الماليزيين برئاسة السيدة ون زهرة ون عرضاً لمسودة إستراتيجية التنمية الصناعية التي نفذتها شركة سيريم بيرهاف الماليزية للقطاع الصناعي، والهادفة إلى تقييم إمكانيات تطوير الصناعة كمصدر جديد للنمو والحد من اعتماد البلاد على النفط كمصدر واحد للدخل وتوجيه عملية الانتقال من اقتصاد يعتمد على النفط إلى تنمية اقتصادية ذات توجه صناعي لدفع عجلة النمو والحد من الفقر وزيادة الدخل القومي الإجمالي.

والتبعت الدراسة الميدانية لوضع الإستراتيجية منهجية واسعة ومشاركة ذوي المصلحة، وخصوصاً اللاعبين الرئيسيين في الصناعات القائمة وصانعي السياسات الحكومية، واعتمدت المجموعات العنقودية كمدخل تنموي لوضع إستراتيجية التنمية الصناعية في اليمن. ويهدف هذا المدخل إلى خلق التآزر والتفاعل الذي يقود إلى تعظيم الاستفادة من الموارد الشحيحة المتاحة وفي الوقت نفسه

تعزيز نقاط قوة الصناعة بحيث يمكنها استغلال الفرص بطريقة أكثر فاعلية. وغطت الدراسة الصناعات التي يمكن أن تسهم في تحقيق نمو القطاعات الاقتصادية، وبيئة التنمية الصناعية الحاسمة للنمو، باتتبع ثلاث مراحل رئيسية تتمثل في تحليل الوضع الراهن، والتحليل المقارن، والتوصيات الاستراتيجية.

ووفقاً للدراسة فإن إستراتيجية التنمية الصناعية ستتمكن الصناعات الواعدة من المساهمة في تحقيق أهداف الحكومة الاقتصادية التي تضمناها رؤية اليمن ٢٠٢٥.

وأوضح فريق الخبراء الماليزيين أن الهدف الكلي من إستراتيجية التنمية الصناعية التوصية بالقطاعات الصناعية الواعدة التي تمكنها حفظ وتوفير الوعود للنمو الاقتصادي، إما عن طريق الصناعات القائمة أو إنشاء صناعات جديدة، والتحول من اقتصاد يعتمد على القطاع النطفي إلى الاعتماد على القطاع الصناعي كحرك للاقتصاد.

وتخلل الحلقة النقاشية التي شارك فيها المسئولون والمختصون في الوزارات والجهات ذات العلاقة والقطاع الخاص والصناعي والأكاديميون وممثلون عن المنظمات الناجمة عدداً من المداخلات الهادفة إلى إثراء مسودة إستراتيجية التنمية الصناعية في اليمن بالروى والملاحظات. ويؤمن المشاركون الجهد المتميز والمنهجية العلمية المتبعة في إعداد مسودة إستراتيجية التنمية الصناعية.

٢٧,٢ مليار ريال إجمالي إنفاق الأسر اليمنية على البقوليات

■ **كتب/ علي محمد**

بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي للأسر اليمنية على البقوليات الجافة والمعلبة ٢٧ ملياراً و٢٠٠ مليون ريال. وأوضح بيانات حديثة صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن إجمالي الإنفاق الفعلي للأسر في الريف بلغت ١٧ ملياراً و٦٢٤ مليون ريال. كما بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي للأسر في الحضر على البقوليات الجافة والمعلبة ٩ مليارات و٥٧٥ مليون ريال.

وتعتبر البقوليات الجافة والمعلبة من أهم السلع الغذائية التي يستهلكها اليمنيون، وتقتنع جزءاً من موازنتهم المرسوة للغذاء.

غير أن البيانات أشارت إلى أن إجمالي الاستهلاك الفعلي للأسر اليمنية على البقوليات الجافة والمعلبة بلغ قيمته ١٩ ملياراً و٨٧٨ مليون ريال منها ١١ ملياراً و٢٢٩ مليون ريال في الريف و٨ مليارات و٦٦٢ مليون ريال في الحضر.

افتتاح ووضع حجر الأساس لمشاريع خدمية بتكلفة ٢٢٠ مليون ريال في ريمة

■ **بريمة/ سبأ**

افتتح أمين عام المجلس المحلي محافظة ريمة حسن العمري ووضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية والتنمية بمديرية بلاد الطعام بتكلفة ٢٢٠ مليون ريال.

حيث افتتح مشروع مدرسة البراء بن مالك بتكلفة ١٦ مليوناً و٩٠٠ الف ريال ومشروع الوحدة الصحية في بني أعسر بتكلفة ٢٠ مليوناً و٤٠٠ الف ريال. ووضع الأمين العام حجر الأساس لمشروع الوحدة الصحية بمنطقة جدار جدار سدح بتكلفة ٢١ مليوناً و٩٥٠ الف ريال، ومشروع مدرسة الدنية بتكلفة ٢٩ مليون ريال، ومشروع مدرسة مصعب بن عمير بمنطقة جدار جدار تضم أربعة فصول دراسية بتكلفة ٢٧ مليون ريال، ومشروع حفرة الآبار وشبكة توزيع المياه بتكلفة ٦٦ مليون ريال يستفيد منها خمسة آلاف نسمة.

إلى ذلك دشّن أمين عام محلي ريمة العمل في المرحلة الثانية لمشروع طريق أعسر الدنية جبل جدار جدار القرطة بطول تسعة كيلو متر والذي سيربط عدد من القرى والعزل بمناطق مديرية بلاد الطعام، ومديرية الجبين عاصمة المحافظة.

وأفصح مدير عام مديرية بلاد الطعام نصير شايح ونائب مدير مكتب الأشغال العامة والطرق بمحافظة المهندس ناصر أحمد عبده.

إلى ذلك بدأت بمديرية بلاد الطعام محافظة ريمة أمس دورة تدريبية لمعلمي الصفوف الأولى، ينظمها مكتب التربية والتعليم بالمحافظة.

تهدف الدورة على مدى ١٢ يوماً إلى إكساب ١٤٠ معلماً ومعلمة بالمديرية مهارات حول طرق التدريس.

وفي افتتاح أشار أمين عام المجلس المحلي للمحافظة حسن العمري إلى أهمية إقامة مثل هذه الدورات لتطوير قدرات المعلمين وتحسين أدائهم.

لأنها إلى ضرورة تكثيف مثل هذه الدورات لتشمل مختلف المديريات وبما من شأنه الارتقاء بمستوى العملية التربوية والتعليمية.

من جانبه أشار مدير إدارة التربية بمديرية بلاد الطعام فواد الحكي إلى أن الدورة تأتي في إطار استراتيجية تطوير التعليم.

وأشار مدير عام مطار عدن إلى أن التجهيزات الفنية التي شهدتها المطار ستساعد من تحسين الخدمات الملاحية الجوية في المطار.

خلال تسعة اشهر

١٨٦ مليون دولار قيمة صادرات اليمن السمكية



■ **صنعا/ سبأ**

ارتفعت عائدات اليمن من صادرات الاسماك والحياء البحرية خلال الفترة يناير سبتمبر من العام الجاري إلى ١٨٥ مليوناً و٨٢٢ الف دولار مقارنة بـ ١٧٢ مليوناً و٥٧٥ الف دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠٠٩م.

وراجع نائب مدير عام الجودة والشؤون الفنية بوزارة الثروة السمكية المهندس نبيل محمد الكوني هذه الزيادة إلى ارتفاع الكميات المصدره من الاسماك والمنتجات البحرية خلال نفس الفترة إلى ٨١ ألفاً و٦٧٨ طناً مقارنة بـ ٧٥ ألفاً و٦٣٥ طناً في الفترة القابله من العام ٢٠٠٩م.

وأوضح المهندس الكوني لووكالة الأنباء اليمنية سبأ أن الزيادة في الكميات المصدره خلال يناير سبتمبر ٢٠١٠م بلغت ٦ آلاف ٤٣ طناً أي بنسبة زيادة عن الفترة المقابلة من العام ٢٠٠٩م بلغت ٨٪. مشيراً إلى أنه تم تصدير تلك الكميات عبر تسعة منافذ برية وجوية وبحرية إلى ٤٢ دولة عربية وآسيوية وأوروبية وأفريقية.

وبحسب التقرير الصادر عن الإدارة العامة للجودة والشؤون الفنية حصلت سبأ على نسخة منه فقد احتلت الاسماك الطازجة المرتبة الأولى من بين الكميات المصدره حيث بلغت ٢٩ ألفاً ٨٨٢ طناً بقيمة ١٠٤ ملايين ٦٢١ الف دولار تليها الاسماك المجمدة ٢٦ ألفاً و٢٦٤ طناً بقيمة ٢٦ مليوناً و٢٦٢ ألف دولار.

وأشار التقرير إلى أنه تم تصدير ١٩ ألفاً

٦٥٧ طناً من اسماك الحبار التي تتميز اليمن بإنتاجها فيما بلغت قيمة تلك الكميات ٢٩ مليوناً و٣١٢ ألف دولار. ولفت إلى أن منفذ الطوال الحدودي تصدر قائمة المنافذ البرية من حيث تصدير الاسماك بقيمة بلغت ٢٠ ألفاً و٦٦٧ طناً بقيمة ١٠١ مليون و٢٦٩ ألف دولار.

فيما احتل ميناء عدن قائمة المنافذ البحرية بقيمة بلغت ٤٠ ألفاً و ٧٩ طناً بقيمة ٦١ مليوناً و٣٢٢ ألف دولار.

وذكر التقرير أن كمية الاسماك المصدره عبر مطار صنعا الدولي خلال الفترة نفسها بلغت ٧٥١ طناً بقيمة مليونين و٩٠٨ آلاف دولار مستحلاً بذلك قائمة المنافذ الجوية المصدره للأسماك. وبين التقرير أن الملكة العربية السعودية احتلت قائمة الدول

خبراء يدعون إلى إنشاء مجمعات صناعية لأحجار البناء والزينة والحد من الهدر الكبير لخاماتها

■ **كتب/ محمد راجح**

دعا خبراء اقتصاد إلى ضرورة إنشاء مجمعات صناعية لأحجار البناء والزينة والحد من عملية الهدر الكبيرة لخاماتها والاستفادة الاقتصادية منها وإكسابها قدرات تنافسية عالمية، مؤكداً حاجة هذه المنتجات المعدنية لرفع القيمة المضافة لخاماتها واستخدام البياض ومعدات حديثة في إنتاجها وتصديرها بكفاءة إلى الأسواق العالمية.

و طبقاً لتقرير صادر عن هيئة المعادن تم عرضه مطلع هذا الاسبوع في ندوة موسعة خاصة بمشاريع تطوير الصناعات التعدينية. فإن التوزيع العشوائي لمنشآت مناشير أحجار البناء والزينة في مراكز المحافظات والمدن الرئيسية وما تحده من إهدار لتلك الخامات، بالإضافة إلى التلوث البيئي الحاصل نتيجة الكم الهائل لخلفات أعمال النشر وغير ذلك من الأسباب تفتح وجود مجمعات صناعية تتمتع بقدرات اقتصادية عالية.

وتؤكد هيئة المعادن في هذا الصدد أنها بدأت تنفيذ الخطوات الأولية لإنشاء مثل هذا المشروع الهام من خلال القيام بحصر مناشير أحجار البناء والزينة في المحافظات التي تنتشر فيها تلك المناشير بشكل كبير، والمتطلبة في أمانة العاصمة وحافظات



صنعا ونمار وعمران وعدد وحضرموت وتعز واب. وتشير هيئة المعادن إلى أن أهداف هذا المشروع تتمثل في حصر هذه المناشير في المناطق التي تتميز بانتشار واسع لمثل هذه المنشآت وتحديد أنواع الخلفات والنفايات الناتجة عن أعمالها وتحديد المشاكل المرتبطة بإهدار تلك الخامات وتأثيراتها البيئية مع تحليل أسباب تلك المشاكل ووضع المقترحات المناسبة لحلها والتقليل من تأثيرها.

تفريغ ٢٨ ألف طن متري من

مادة الديزل بميناء عدن



■ **عدن/ سبأ**

أفرغ أسس في مصرفة عدن ٢٨ ألف طن متري من مادة الديزل، وبينت إحصائية صادرة عن الميناء حصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها أن الشحنة الواصلة من الإمارات العربية المتحدة سيتم توزيعها على محطات الوقود في مختلف محافظات الجمهورية والموانئ اليمنية.

كما أفرغ في ميناء عدن ٢٥ ألف طن من الفحم الحجري قادمة من جنوب أفريقيا ومصممة لمنصع اسمنت باتيس محافظة أبين، إلى ذلك بلغ عدد الرحلات الجوية التي استقبلها مطار عدن الدولي منذ ٢٠ نوفمبر الماضي حتى الخامس من ديسمبر الجاري ٦٦ رحلة طيران ملاحية جوية خليجية خاصة بالفعاليات الرياضية لخليجي عشرين الذي استضافته اليمن.

وأوضح مدير عام مطار عدن الدولي سالم محمد التميمي لـ سبأ أن الفترة المذكورة شكلت زيادة نوعية من حيث الحركة الملاحية في الهبوط والمغادرة بنحو ٢١٪ بالفترة المقابلة لها العام الماضي ٢٠٠٩م.

وأشار مدير عام مطار عدن إلى أن التجهيزات الفنية التي شهدتها المطار ستساعد من تحسين الخدمات الملاحية الجوية في المطار.